الكويت تشارك في منتدى التقنيات النووية للتعامل مع التلوث بالفلبين

الحميدان: الكويت وضعت معايير دولية لرصد وفهم التلوث الناتج عن البلاستيك الدقيق

المدير العام لمعهد الأبحاث د.فيصل الحميدان والسفير مشاري النيباري والسكرتير الثاني أحمد الظفيري ووفد معهد الكويت للأبحاث العلمية المشارك في منتدى مانيلا

كوالالمبور ـ كونا: شارك «معهد الكويت للأبحاث العلمية» في المنتدى الدولي الرفيع المستوى حول التقنيات النووية للتعامل مع التلوث البلاستيكي، الذي انطلق في العاصمة الفلبينية مانيلا أمس الثلاثاء بوفد يرأسه المدير العام للمعهد د.فيصل الحميدان.

وأكد د.الحميدان، في تصريح لـ «كونا»، أن المشاركة في هذا المنتدى جاءت ضمن شراكة الكويت مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» في مجال مكافحة التلوث البلاستيكي على المستويين الإقليمي والدولي.

وقال «إن الكويت أسهمت عبر معهد الكويت للأبحاث العلمية في دعم قضية بيئية عالمية بالغة الأهمية من خلال ريادتها البحثية ووضعها معايير دولية لرصد وفهم التلوث الناتج عن البلاستيك الدقيق».

وأوضح أن «معهد الكويت للأبحاث العلمية» لا يشارك فحسب بل يعد شريكا رئيسيا ومركزا متعاونا مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» لما يمتلكه من خبرات بحثية وموارد علمية أسهمت في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مواجهة التلوث البلاستيكي.

وأضاف د.الحميدان «ان المعهد ومن خلال سلسلة من المشاريع البحثية الرائدة والشراكات الدولية الاستراتيجية طور بروتوكولات موحدة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث تستخدم هذه البروتوكولات حاليا في أكثر من 75 دولة لقياس خطر البلاستيك الدقيق ومكافحته في محيطاتنا وتربتنا وهوائنا».

وأشار إلى أن هذا التعاون يعد جزءا من مساهمة الكويت في مبادرة «نوتيك بلاستيك» التابعة لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» والمخصصة لرصد التلوث البلاستيكي البحري والحد منه باستخدام تقنيات نووية متقدمة.

وأفاد بأن من أبرز إنجازات هذا التعاون تطوير المعهد مادة مرجعية قياسية تستخدم للتحقق من صحة نتائج المختبرات حول العالم، لافتا إلى أنه تم تبادل هذه المادة مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» واستخدمت في مقارنة بين مختبرات 55 دولة شاركت في اختبار قياس تلوث المواد البلاستيكية الدقيقة مما حسن موثوقية القياسات العالمية التي ستشكل أساسا لسياسات دولية خاصة بتأثير الملوثات البلاستيكية على البيئة البحرية.

وبين د.الحميدان أن «ريادة المعهد في تطوير المعايير العالمية وإجراء أبحاث متطورة لا تسهم فقط في حماية البيئة الكويتية والأمن الغذائي ولكنها تدعم أيضا جهود المجتمع الدولي بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتضع الكويت في موقع متقدم ضمن خريطة الابتكار العلمي».

وأكد في هذا المجال أن الكويت انتقلت من مرحلة الرصد المحلي إلى وضع المعايير العالمية، مضيفا «لقد تم اعتماد البروتوكولات التي طورناها لتحديد وقياس كمية المواد البلاستيكية الدقيقة في مياه البحر والرمال والأسماك والهواء الجوي في آسيا والمحيط الهادئ وخارجها وهو ما يضمن موثوقية البيانات وقابليتها للمقارنة عالميا كأساس لاتخاذ إجراءات فاعلة».

وبين أن الإنتاج العلمي للمعهد يعكس عمق وجودة هذا العمل إذ تم نشر أكثر من 26 بحثا علميا في مجلات دولية مرموقة خلال السنوات الخمس الماضية ويتم الاستشهاد بها عالميا مما يعزز مكانة الكويت كمركز تميز في أبحاث البلاستيك الدقيق.

برعاية وزيرة الشؤون والأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو والديوان الوطني لحقوق الإنسان

كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا تنظم المؤتمر والملتقى الدولي الثاني للتكنولوجيات المساندة لذوي الإعاقة 8 ديسمبر

البروفيسور خالد البقاعين وغادة الطاهر ود.خليفة الهيلع في صورة جماعية مع المشاركين

البروفيسور خالد البقاعين وغادة الطاهر ود.خليفة الهيلع عقب توقيع الاتفاقية (أحمد علي)

برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة والأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، وبرعاية فخرية من الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وبتنظيم من كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا KCST والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو»، وبرعاية من شركة STC للاتصالات وبنك الكويت الدولي، تنطلق فعاليات المؤتمر والملتقى الدولي الثاني للتكنولوجيات المساندة لذوي الإعاقة ATSN 2025، من 8 إلى 10 ديسمبر في الكويت، والذي يعقد بالتزامن مع المؤتمر الدولي العاشر لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وإمكانية النفاذ الرقمي ICTA 2025 والعديد من ورش العمل والفعاليات التي تبدأ من 3 ديسمبر حتى 7 ديسمبر.

ويعقد المؤتمر هذا العام بالشراكة التقنية والعلمية مع مختبر البحوث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الكهربائية بجامعة تونس Latice Lab، ومنظمة IEEE ـ فرع الكويت، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وجامعة الكويت، وW3C فرع الخليج العربي، والجمعية الكويتية لتقنية المعلومات، ومدى قطر، والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

ويأتي هذا الحدث العلمي الدولي استمرارا لمسيرة التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والإقليمية بعد النجاح الذي حققه مؤتمر ATSN24 الذي نظمته كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا العام الماضي، والذي تبعته سلسلة من الفعاليات المجتمعية والعلمية الهادفة إلى تعزيز الوعي بالتقنيات المساندة وتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة، بما في ذلك استضافة ورشة عمل منظمة الأمم المتحدة حول تقنيات المدن الذكية: ومبادرة إلهام مبتكري المستقبل في الكويت، وورشة عمل في الذكاء الاصطناعي لتدريب طلبة ذوي الإعاقة للمنافسة في مسابقة WRO، والذين بلغ عددهم 41 طالبا و10 مدرسين، المعسكر الصيفي الأول لكلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا لذوي الإعاقة في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، كما تم تنظيم اليوم المفتوح بحضور الجمعيات والمؤسسات المعنية بذوي الإعاقة، والذين شاركوا في معرض ATSN24 لزيارة الجامعة من خلال إقامة برنامج لنصف يوم يحتوي على التعرف على إدارة كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا، وزيارة أهم المرافق الأساسية في الجامعة وتبادل الخبرات والمنفعة.

مداخلة لأحد المشاركين

ويستكشف المؤتمر هذا العام مجالات متعددة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليم المعزز بالتكنولوجيا، مع تركيز خاص على الاستخدام الأخلاقي لتقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

«تعاونية الروضة وحولي» افتتحت سوق الروضة المركزي بعد تطويره جذرياً بأعلى المواصفات

عذاري المتروك ومحمد الكندري وأعضاء مجلس الإدارة خلال قص شريط افتتاح سوق الروضة المركزي (محمد هاشم)

عذاري المتروك ود.معصومة المبارك ومحمد الكندري خلال جولة في السوق

محمد راتب

أكدت مدير عام شؤون التعاون في وزارة الشؤون عذاري المتروك أهمية دور الجمعيات التعاونية في تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما لا تغفله وزارة الشؤون من خلال متابعتها للتعاونيات، لافتة إلى أن ذلك يضيف إلى مسيرة العمل التعاوني في البلاد، خصوصا أن هذه التجربة يحتذى بها في دول الخليج والدول العربية الأخرى.

جاء ذلك في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح السوق المركزي لجمعية الروضة وحولي التعاونية بعد إعادة تجديده وتطويره جذريا وبحلة بهية، وذلك بحضور رئيس مجلس إدارة الجمعية محمد الكندري وأعضاء مجلس الإدارة وعدد من رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة السابقين وممثلي الشركات وجمع كبير من إهالي المنطقة الذين حضروا حفل الافتتاح وشاركوا في المسابقات والجوائز المقدمة من الجمعية.

وأعربت المتروك عن أملها بأن تكون التجربة التعاونية الكويتية نموذجا للدول الأخرى يحتذى به في تحقيق الأمن الغذائي. وقالت: سعدنا بافتتاح السوق الجديد لجمعية الروضة وحولي التعاونية، ونأمل أن يكون إضافة مميزة لأهالي المنطقة، ونهضة لمسيرة العمل التعاوني في الكويت. ونفت المتروك في ردها على سؤال لـ «الأنباء» ما يثار حول توجه وزارة الشؤون لخصخصة الجمعيات التعاونية أو بعضها، مؤكدة أن «هذا الكلام غير صحيح ولا يمس الحقيقة بصلة»، مشددة على أن الأمر يتعلق بالأمن الغذائي في الكويت.

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية محمد الكندري، أن مشروع تجديد سوق الروضة المركزي يشكل «قفزة نوعية طال انتظارها» لأهالي المنطقة ومساهمي الجمعية، موضحا أن قرار إغلاق السوق 5 أشهر لتنفيذ التجديدات كان قرارا جريئا تحمل مجلس الإدارة نتائجه وثبت اليوم أنه كان في محله.

وقال الكندري، خلال كلمته في حفل افتتاح السوق بعد تجديده الكامل، إن «أهالي الروضة ومساهمي الجمعية كانوا يستحقون هذه النقلة النوعية بعد أكثر من 35 عاما على آخر تجديد جذري للسوق، حيث إن آخر تحديث شامل نفذ عام 1989 قبل الغزو، وأعيد افتتاحه عام 1992 بحضور سمو ولي العهد(آنذاك) الراحل الشيخ سعد العبدالله». وأضاف: «اليوم وبعد أكثر من 3 عقود نعيد افتتاح السوق ذاته بعد تجديد كامل شمل الهيكل الأساسي من الحديد حتى التشطيبات النهائية».

وأوضح الكندري أن إنجاز المشروع في 5 أشهر فقط يعد رقما قياسيا ونتيجة جهد وتخطيط وعمل مستمر لضمان خروج السوق بحلة جديدة تخدم الأهالي لعشرات السنوات المقبلة.

العمل جارٍ على الربط مع وزارتي «الداخلية» و«التجارة»

عيسى: إنجاز الربط الآلي للجمعيات مع «الشؤون»

بشرى شعبان

أكد الوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون بالتكليف والمدير العام للإدارة العامة للتخطيط والتطوير الإداري د.سيد عيسى أن المرحلة الأولى من تسكين الشواغر في الجمعيات التعاونية تشمل تسكين 23 وظيفة لـ 5 جمعيات، وفي المرحلة الثانية 47 وظيفة مطروحة لـ 18 جمعية من 76 جمعية، مؤكدا استمرار العمل لحين تسكين جميع الوظائف الإشرافية بالجمعيات التعاونية.

وقال عيسى في تصريح صحافي إن الإقبال على التقديم كبير، وإن مرحلة التكويت في هذه الخطة «مقتصرة فقط على الوظائف الإشرافية في الجهاز التنفيذي للجمعيات التعاونية، وهي (مدير عام، ونائب مدير عام للشؤون التجارية وآخر إدارية، ورؤساء أقسام العلاقات العامة، والمشتريات، والحاسب الآلي).

وبين أن الحد الأدنى للترشح هو شهادة جامعية (بكالوريوس) في تخصص القسم نفسه، إضافة إلى سن 35 عاما فما فوق، لافتا إلى أن «الوظائف القانونية يجب أن يشغلها قانونيون، والمالية يجب أن يتولاها حملة المحاسبة، والعلاقات العامة يشترط لها الإعلام أو العلاقات العامة... وهكذا».

د.سيد عيسى

وفيما يتعلق بالتقديم، ذكر أن العملية تتم عبر منصة «فخرنا»، موضحا أن «التسجيل وحده لا يكفي، فهناك مرحلة ثانية تتطلب من المتقدم استكمال جميع الإجراءات والمستندات وصولا إلى مرحلة الترشيح للمنصب المطلوب». وبين أن دور الهيئة العامة للقوى العاملة «يتمثل في فلترة الطلبات حسب اشتراطات وزارة الشؤون، ومن يطابق الاشتراطات ترسل بياناته في كشوفات رسمية»، ثم تحيل الكشوف إلى جامعة الخليج، حيث «تجرى الاختبارات عبر جامعة خاصة، بينما تتولى وزارة الشؤون المقابلات الشخصية».

وشدد عيسى على أن «المقابلات شفافة وواضحة ولا لبس فيها، وهي التي تحدد المفاضلة النهائية»، مضيفا أن المرشحين الذين يفوزون بالوظائف الإشرافية «سيخضعون لاحقا لدورة تدريبية سريعة إلزامية في وزارة الشؤون حول طبيعة عملهم، ليكونوا ملمين بالقوانين واللوائح كافة».

وحول التحديات التي تواجه تطبيق سياسة التكويت داخل القطاع التعاوني، قال د.عيسى إن «الفكر السائد عند البعض هو التعيين في الجمعيات بغض النظر عن الشهادة أو التخصص، وهذا غير صحيح، فالجمعية التعاونية مكان حساس واقتصادي ويمس الأمن الغذائي للدولة، ويجب أن يشغله أفضل الأشخاص وبأفضل التخصصات المناسبة لطبيعة عمل الجمعية».

وأشار إلى أن البعض يطالب بقبول حملة الدبلوم في بعض الوظائف الاشرافية مثل رؤساء الأقسام، «لكن حملة الدبلوم قد يكون لديهم فرصة مستقبلا لشغل منصب نائب رئيس قسم أو مسؤول فرع».

وأكد أنه «بعد الانتهاء من الوظائف الإشرافية، ستعود الوزارة للوظائف غير الإشرافية، حيث سيتم تحديد شهاداتها وترتيبها وفتحها أيضا للكويتيين»، مشددا على أن الهدف هو «أن يدخل المواطن الجمعية فيرى الكويتيين في كل الوظائف الإشرافية والمساندة»، باعتبار ذلك «رؤية الوزارة نحو مجتمع متكامل وريادة تعاونية فعالة».

وقال إن «العمل التعاوني في الكويت متميز إقليميا وعالميا، لكن المطلوب الحفاظ عليه بإرجاعه إلى المسار الصحيح الذي انحرف عنه قليلا».

وكشف عن قفزة في الرقمنة والإدارة، موضحا أن الوزارة أنجزت ربطا ماليا وإداريا ومخازن لجميع الجمعيات مع وزارة الشؤون، كما يتم العمل حاليا على الربط مع وزارتي الداخلية والتجارة في فروع التموين ومراكز التسوق داخل الجمعيات وتعمل حاليا على الجرد الإلكتروني وإدخال الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تقوية الكادر البشري عبر التكويت وتعيين متخصصين يديرون هذه المرافق الحيوية».

وأكد أن هدف الوزارة «أن تكون كل الجمعيات على نمط واحد متطور يشجع على التسوق بأفكار جديدة تتفوق على الأسواق الموازية، وألا يكون هناك تفاوت بين جمعية وأخرى».

لتقديمهم إقرارات ذمة مالية غير صحيحة

«نزاهة»: إحالة 20 خاضعاً لأحكام الكشف عن الذمة المالية إلى النيابة العامة

حنان عبدالمعبود

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) عن إحالة 20 خاضعا إلى النيابة لتقديمهم إقرارات ذمة مالية غير صحيحة، وتأتي هذه الخطوة في إطار استمرار جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه، وتفعيلا لاختصاصاتها المتعلقة بتلقي وفحص إقرارات الذمة المالية بقانون إنشائها ولائحته التنفيذية.

وقالت «نزاهة» في بيان لها إن شبهة جريمة تقديم إقرار ذمة مالية غير صحيح مؤثمة بالقانون 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية المعدل بالمرسوم بقانون 69 لسنة 2025، مشيرة إلى انه بناء على مباشرة الهيئة لأعمال فحص إقرارات الذمة المالية المقدمة لها من الخاضعين لأحكام الكشف عن الذمة المالية، وبعد إجراء الاستعلام من الجهات المختصة، فقد أسفرت عن عدم صحة البيانات التي أفصح عنها 20 من الخاضعين بإقرارات ذمتهم المالية المقدمة منهم للهيئة، مما تقرر معه إحالتهم إلى النيابة العامة.

وتؤكد «نزاهة» على جميع المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية ضرورة الالتزام بتعبئة الإقرارات بدقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانونا، باعتبار ذلك التزاما قانونيا وأخلاقيا يهدف إلى حماية المال العام، وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة، وترسيخ ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة.

«الصحة»: احترام القانون الأساس الحاكم للمهن الصحية وملتزمون بمسؤوليتنا الرقابية والتشريعية

عبدالكريم العبدالله

في إطار ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الضوابط المنظمة لمزاولة المهن الصحية، أكدت وزارة الصحة ترحيبها بالأحكام القضائية التي رفعت إجمالي الصيدليات التي أيد القضاء قرارات وزير الصحة د.أحمد العوضي بشأنها، إلى 33 صيدلية مخالفة.

ويأتي ذلك تأكيدا على سلامة النهج الرقابي الذي تتبعه الوزارة لضمان التزام مزاولي مهنة الصيدلة بالاشتراطات القانونية والتنظيمية في دولة الكويت.

وقد شمل الحكم القضائي الأخير تأييد قرارات وزير الصحة بإلغاء تراخيص وإغلاق 4 صيدليات خالفت القوانين المنظمة، وذلك امتدادا لأحكام صدرت في يوليو الماضي مؤيدة لقرارات الوزير العوضي تجاه 27 صيدلية مخالفة، في تأكيد متواصل على دعم القضاء للإجراءات الهادفة إلى تعزيز المهنية والنزاهة في العمل الصيدلاني.

وجددت وزارة الصحة تأكيدها أنها لن تتساهل مع أي تجاوز أو ممارسة تخل بمنظومة المهن الصحية والصيدلانية، وأنها ماضية في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات تنظيمية وقانونية لضمان أعلى درجات المهنية وحماية المجتمع وصون الثقة في الخدمات الصحية.

وتثمن الوزارة الدور الوطني الكبير للقضاء الكويتي الشامخ، وتوجه الشكر والتقدير إلى الشركاء في إدارة الفتوى والتشريع، ووزارة الداخلية، ووزارة التجارة والصناعة، وبلدية الكويت، والهيئة العامة للقوى العاملة، تقديرا لدورهم الفاعل في ضبط الممارسات المهنية وصون بيئة العمل الصحي.